تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الأردني على محتوى مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية لمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك

أ. براءه كمال أبوهمام*

إشراف أ.د. شريف درويش اللبان**

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة للوقوف على تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 على محتوى منشورات الصفحات الشخصية للصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك، من خلال تحليل المحتوى ل 100 صفحة فيسبوك لأبرز الصحفيين والمؤثرين الأردنيين كعينة ممثلة للمجتمع خلال الفترة الزمنية 2023/8/12 وحتى 2023/10/12، أي قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية بشهر وبعد تنفيذه بشهر، والذي نفذته الحكومة الأردنية ب 2023/9/12، بواقع تحليل 1783 منشورا خلال فترة الدراسة، بحيث كان عدد المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثريين الأردنين قبل تنفيذ القانون 1121 منشورا و 662 منشورا بعد تنفيذه، وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك كان كبيرا قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 بنسبة 34%، وانخفضت هذه النتيجة بعد تنفيذ القانون إلى 15.5%، وأن اتجاهات النشر لمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك، كانت معارضة بنسبة 54% قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وانخفضت الاتجاهات المعارضة إلى 19% بعد تنفيذ الدولة للقانون، وأن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين اهتموا بنشر محتوى الموضوعات القانونية على الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني الأخير ب 33%، بينما انخفض الاهتمام بالموضوعات القانونية إلى 8.5% بعد تنفيذ القانون.

الكلمات المفتاحية:

قانون الجرائم الإلكترونية، فيسبوك، محتوى المنشور.

* باحثة دكتوراه بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

The impact of the Jordanian cybercrime law on social media content: An analytical study of the content of the Facebook pages of Jordanian journalists and influencers

Abstract:

The study seeks to identify the impact of the Jordanian Cybercrime Law No. 17 of 2023 on the content of posts on the personal pages of Jordanian journalists and influencers on Facebook, through content analysis of 100 Facebook pages of prominent Jordanian journalists and influencers as a representative sample of the community during the time period from 12/8/2023 to 12/10/2023, i.e. one month before and one month after the implementation of the Cybercrime Law, which was implemented by the Jordanian government On 12/9/2023, by analyzing 1783 posts during the study period, so that the number of posts on the pages of Jordanian journalists and influencers before the implementation of the law was 1121 posts and 662 posts after its implementation, and the study found that the interest of Jordanian journalists and influencers in publishing on their personal Facebook pages was high before the implementation of the Cybercrime Law No. 17 of 2023 by 34%, and this result decreased after the implementation of the law to 15. Jordanian journalists and influencers were 54% opposed to the new cybercrime law before the implementation of the new cybercrime law, and the opposition decreased to 19% after the state's implementation of the law, and Jordanian journalists and influencers were 33% interested in posting legal topics on Facebook before the implementation of the latest Jordanian cybercrime law, while the interest in legal topics decreased to 8.5% after the implementation of the law.

Keywords:

Cybercrime Law, Facebook, Post content.

مقدمة الدراسة:

بالرغم من الضمانات التقنية والفنية التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية إلا أن تطور الجريمة الالكترونية في الأردن متسارع ومستمر، نتيجة الاستخدام الخاطئ من قبل بعض الأفراد، وكان ذلك المحرك الرئيس للانتقال من عصر قوانين المطبوعات والنشر إلى عصر قوانين الجرائم الإلكترونية في الأردن.

وبالنظر في أعداد الجرائم الإلكترونية المسجله وفقا لإحصائية المجلس القضائي الأردني الذي أعلن أن مجمل القضايا الإلكترونية التي وردت إلى محاكم المملكة خلال الأربع سنوات الماضية، بلغ عددها (16760) قضية ارتكبها (20259) شخصا، وتصدرت جرائم القدح والذم والتحقير المرتبة الأولى في الجرائم الإلكترونية وبلغ عددها (11926) قضية، ثم جرائم التهديد الإلكترونية والتي بلغ عددها (1424) قضية، ثم قضايا هتك العرض وعددها (165) قضية، فالقضايا المنافية للحياء وعددها (848)، بالإضافة إلى قضايا الاحتيال الإلكتروني وعددها (514) قضية، وغيرها من القضايا مثل المساس بالأمن الوطني والسلامة العامة والإضرار بالاقتصاد والإباحية. [1]

ويعتبر سن القوانين والتشريعات من أهم الطرق التي تتبعها الدول لمكافحة الجريمه الإلكترونية ومعاقبة المجرمين من خلال تفعيل دور وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية الخاصة بكل دولة،[2] الأمر الذي استدعى الأردن إلى إقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 الذي جاء بعد إقراره من اللجنة القانونية للبرلمان الأردني يوم الخميس الموافق ل 27- 7- 2023، وتأكيده من قبل اللجنة القانونية في مجلس الأعيان الأردني يوم الأحد الموافق ل 30- 7- 2023، بعد إجراء عدد من التعديلات عليه، وصادق عليه ملك الدولة الأردنية عبدالله الثاني يوم السبت الموافق ل (12- 8- 2023)، وتم نشره في الجريدة الرسمية يوم الأحد الموافق ل (18- 8- 2023) وبحسب الدستور الأردني يحتاج مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب إلى إقرار من مجلس الأعيان، ثم المصادقة عليه من ملك البلاد ونشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافذا للعمل بعد 30 يوما من تاريخ نشره.

وقد أدى إقرار هذا القانون إلى جدل واسع في الأردن وخارجه، ما بين مؤيد ومعارض، واستخدم المعارضون الانتقادات الرقمية، والشعبية في الشارع الأردني للتعبير عن رفضهم للقانون باعتبارهم له يقوض الحريات العامة، ويكمم الأفواه، ويحصن الحكومات من الانتقاد المجتمعي، ومن وجهة نظر المؤيدين للقانون فإنه جاء لحماية مصالح المجتمع من أثار الجرائم الإلكترونية بأشكالها المتعددة.

مشكلة الدراسة:

أدى إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 إلى جدل واسع في الأردن ، ما بين مؤيد ومعارض، واستخدم المعارضون الانتقادات الرقمية، والشعبية في الشارع الأردني للتعبير عن رفضهم للقانون باعتبارهم له يقوض الحريات العامة، ويكمم الأفواه، ويحصن

الحكومات من الانتقاد المجتمعي، ومن وجهة نظر المؤيدين للقانون فإنه جاء لحماية مصالح المجتمع من أثار الجرائم الإلكترونية بأشكالها المتعددة، ومما سبق تحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي المتمثل في تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 على محتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الشخصية عبر الفيسبوك؟

أهمية الدراسة:

1. يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات الجديدة، التي تحظى بمتابعة واهتمام جمهور واسع من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
2. تمهيد الطريق لإجراء العديد من الدراسات التي تتناول موضوعات ذات صله وارتباط بموضوع هذه الدراسة.
3. إثراء المكتبة العلمية العربية والرسائل الجامعية التي تفتقر للرسائل المهتمة بقانون الجرائم الإلكترونية في الأردن لعام 2023 وتأثيره على محتوى مواقع التواصل الاجتماعي.
4. الوصول إلى مؤشرات حول درجة تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الأردني على نشر محتوى الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك.

الدراسات السابقة:

في إطار دراسة قانون الجرائم الإلكترونية الأردني وتأثيرة على محتوى مواقع التواصل الاجتماعي، برزت عدة دراسات تتعلق بالجرائم الإلكترونية والتشريعات القانونية ومنها:

1. دراسة فيروز قاسحي (2023)[3]الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي - بين التجريم والمتابعة القانونية، هدفت الدراسة التعرف إلى الإجراءات القانونية المتبعة في مكافحة الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعة وملاحقة مرتكبيها بعد تجريمهم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة من خلال وصف ظاهرة الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإجراءات القانونية المتخذة لمكافحتها والحد من انتشارها وتحليلها تحليلا وافيا بأمثلة من الواقع، وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من القوانين لم يتم تعديلها لتتلاءم وطبيعة هذه الجرائم ليتم إدراجها ضمن الاتفاقيات الدولية الخاصة بتبادل المساندة الجنائية في مجال الجرائم الالكترونية بالإضافة إلى اختلاف النظم القانونية والإجرائية.
2. دراسة عبير علي حسين الورفلي (2023)[4] جرائم التجسس الإلكتروني للمعلومات الشخصية في إطار اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية، هدفت الدراسة التعرف إلى شرح وتحليل الأحكام العامة لجرائم التجسس الإلكتروني للمعلومات الشخصية وفقا لنصوص اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية، والتحديد المنضبط لأبرز مجالات وأساليب التجسس الإلكتروني، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي بشكل أساسي من خلال دراسة صور جرائم التجسس الإلكتروني للمعلومات الشخصية، وبصورة أقل على

المنهجين الوصفي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى إن جرائم التجسس الإلكتروني والمتعلقة بحماية البيانات الشخصية الإلكترونية تعد صنفا مستحدثا من الجرائم التي تتحدى القواعد التقليدية للتجريم والعقاب، والتي تقضي ضرورة تحقيق أركان الجريمة طبقا لمبدأ المشروعية للجرائم والعقوبات، وأن حماية الحياة الخاصة للأفراد من أعمال التطفل والتجسس تكمن بإضافة مواد قانونية في قانون العقوبات أو بموجب قوانين خاصة.

3. دراسة عماد حسين محمد فريحات (2023)[5] الجهود العربية والإفريقية لمواجهة الجرائم الإلكترونية في الفترة 2010 – 2023، هدفت الدراسة التعرف إلى الجهود العربية والإفريقية المتعلقة بمواجهة الجرائم الإلكترونية، خاصة في ظل الصعوبة التي تواجهها إجراءات التحقيق في هذا النوع من الجرائم والمتمثلة في إخفاء الجريمة وسهولة وسرعة محو أو تدمير أدلة ومعالم الجريمة والضخامة البالغة لكمية البيانات المراد فحصها على الشبكة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بتحليل نصوص الاتفاقيات الخاصة بالجريمة الإلكترونية والأحكام القضائية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية دأبت إلى تكثيف جهودها من أجل الحد من الجرائم الإلكترونية لما ينطوي على هذه الجرائم من مخاطر جمة تلحق بالمؤسسات والأفراد خسائر باهظة، باعتبارها تستهدف الاعتداء على المعطيات بدلالاتها التقنية الواسعة (البيانات والمعلومات والبرامج في كل أنواعها)، إضافة إلى أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول فيما بينها لمكافحة جرائم تقنية المعلومات التي تهدد أمنها ومصالحها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها وتتكون هذه الاتفاقية من 43 مادة ، منها 21 مادة في باب التجريم، و 8 مواد إجرائية تتعلق بحقوق السلطات وجمع المعلومات وتتبع المستخدمين وضبط المواد المخزنة على الحواسيب الشخصية والأجهزة التقنية.

4. Muath AL-Zoubi (2023)[6], Crimes of Electronic . Defamation, Libel, and Slander under Jordanian Cybercrimes Law. دراسة معاذ الزعبي (2023)، جرائم الذم والقدح والقذف الإلكتروني في قانون الجرائم الإلكترونية الأردني،هدفت الدراسة التعرف إلى كيف عالج قانون الجرائم الإلكترونية الأردني (رقم27 لسنة 2015) جرائم الذم والقدح والتحقير الإلكترونية من أجل فهم أفضل لكيفية مكافحتها، وقد استخدمت الدراسة منهجية مختلطة من المنهج الوصفي والتحليلي، حيث وظف المنهج الوصفي لتحديد الطبيعة الخاصة لجرائم الذم والقدح والتحقير الإلكترونية، والقواعد الموضوعية والإجرائية ذات الصلة، في حين اعتمد المنهج التحليلي لتحديد كيفية النظر في هذه الجرائم في الأدبيات الموجودة، بما في ذلك المصادر الأولية والثانوية، وتوصلت الدراسة إلى أنه من غير المنطقي الاعتماد فقط على قانون الجرائم الإلكترونية الأردني للتصدي للذم والقدح والتحقير الإلكتروني، وعليه يتوجب إتباع تشريعات أخرى أيضا، مثل القواعد الموضوعية والإجرائية في قانون العقوبات الأردني وقانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

5. Maad M. Mijwil & Mohammad Aljanabi7 (2023), Towards Artificial Intelligence –Based Cybersecurity: The Practices and ChatGPT Generated Ways to Combat Cybercrime. دراسة معد محمد مجويل و محمد الجنابي(2023)، الأمن السيبراني القائم نحو الذكاء الإصطناعي- ChatGPT وطرق مكافحة الجرائم الإلكترونية، هدفت الدراسة التعرف إلى الممارسات والاستراتيجيات السليمة لوقف الجرائم الالكترونية وخلق بيئة رقمية تضمن نقل البيانات بين الأجهزة بأمان ودون وجود برامج ضارة، واعتمدت الدراسة على منهج الوصف والتفسير، وخلصت إلى أنه استخدام الأساليب الحديثة لتحسين الآليات التي تعمل بها الشركات وتوعية الموظفين بها، وتنمية البرامج والتطبيقات وأنظمة الكمبيوتر لتكون قادرة على مواجهة كافة أنواع الهجمات السيبرانية. من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، لإنشاء دفاعات ضد التجسس وسرقة البيانات ومنع الدخول إليها.

6. Agus Nugroho & An Chandrawulan (2022)8, Research synthesis of cybercrime laws and COVID-19 in Indonesia: lessons for developed and developing countries. دراسة أوقس نيجراهو و أنان كاندراويلن (2022) قوانين الجرائم الإلكترونية وكوفيد-19 في أندونيسيا، دروس للدول المتقدمة والنامية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية القانونية للجرائم السيبرانية على الصعيد العالمي ، ولوائح الجرائم الإلكترونية خلال زمن كوفيد-19 في اندونيسيا، واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني المعياري من خلال جمع البيانات من مختلف الكتب والمجلات والمبادئ التوجيهية التنظيمية والتقارير المؤسسية والأبحاث والانترنت وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن العديد من الدول تعمل بنشاط للسيطرة على الجرائم السيبرانية، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة ويوجد العديد من التهديدات السيبرانية الجديدة مثل عمليات الاحتيال والتصعيد الاحتيالي.

7. Suleman Lazarus & Mark Button (2022),[9] Tweets and Reaction : Revealing the Geographies of Cybercrime Perpetrators and the North-South Divide. دراسة سليمان لازارس و مارك بوتون (2022)،الكشف عن المناطق الجغرافية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية والانقسام بين الشمال والجنوب: التغريدات، وردود الفعل، هدفت الدراسة التعرف إلى التغريدات طويلة الأمد بين المناطق الشمالية والجنوبية في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل لردود مستخدمي تويتر على تغريدات لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بإنتاج الجرائم الإلكترونية ومحاكمتها،وتوصلت الدراسة إلى وجود تناقضات كبيرة بين المناطق الشمالية والجنوبية في نيجيريا فيما يتعلق باعتقال مجرمي الإنترنت وإدانتهم وإصدارالأحكام عليهم، وأن تجريم لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية للجنوبيين يختلف بشكل كبير عن تجريم الشماليين وذلك يعكس المظهر المعاصر لعدم المساواة فيما يتعلق بإنتاج الجرائم الالكترونية ومحاكمتها على تويتر، وتوصلت الدراسة إلى أنه من غير المنطقي الاعتماد فقط على قانون الجرائم الإلكترونية الأردني للتصدي للذم والقدح والتحقير الإلكتروني، وعليه يجب إتباع تشريعات أخرى أيضا، مثل القواعد الموضوعية والإجرائية في قانون العقوبات الأردني وقانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفادت الباحثة من استعراض وتحليل الدراسات السابقة ما يلي :

1. الوقوف على طبيعة المناهج والأدوات العلمية التي استخدمتها هذه الدراسات ، وتوظيف ما له حاجة في هذه الدراسة.
2. تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها بطريقة ميزت هذه الدراسة عن غيرها
3. تحديد منهج وعينة وأداة الدراسة بشكل دقيق.
4. توظيف النظريات المناسبة لتفسير نتائج الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

1. ما درجة اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالنشر على صفحاتهم الشخصية عبر فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
2. ما اتجاهات النشر للصحفيين والمؤثرين الأردنيين على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
3. ما طبيعة موضوعات المحتوى المنشور على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
4. ما الاستمالات الإقناعية التي وظفها الصحفيين والمؤثرين في النشر عبر صفحاتهم الشخصية على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
5. ما طبيعة لغة محتوى المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
6. ما طبيعة محتوى المنشور على صفحات الصحفيين والمؤثرين على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
7. ما درجة توظيف الصحفيين والمؤثرين الأردنيين لأشكال المحتوى في النشر على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
8. ما درجة تفاعل المتابعين من خلال التعليق على محتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟
9. ما درجة تفاعل المتابعين من خلال الإعجاب بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين على فيسبوك قبل وبعد قانون الجرائم الإلكترونية؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية لكونها تهتم بتوصيف ودراسة قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن لعام 2023 ورصد تأثيره على مواقع التواصل الاجتماعي،وبغرض التوصل للنتائج المستهدفة تعتمد الدراسة على منهج المسح في جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة أو عينة منه.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة في شقها التحليلي على كافة مواقع التواصل الاجتماعي، وقامت الباحثة باختيار موقع فيسبوك كنموذج للتحليل باعتباره شبكة اجتماعية على الشبكة العنكبوتية، وهو من أكثر شبكات التواصل انتشارا واستخداما في العالم، ويستخدم للنشر بشكل حر ومتاح ضمن حسابات أو صفحات شخصية أو مؤسساتية، ويسمح بنشر المحتوى بالصوت والصورة والنص وغيرها بشكل مجاني [10].

عينة الدراسة:

تتمثل بصفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على موقع فيسبوك، وتم أخذ أبرز (100) صحفي ومؤثر في القانون والسياسة والدين كعينة ممثلة للمجتمع، وحددت الباحثة فترة تحليل الدراسة من(12-8-2023)، وحتى (12-10-2023)، أي قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية بشهر، وبعد تنفيذه بشهر، والذي نفذته الحكومة الأردنية بتاريخ (12-9-2023)، ووجدت الباحثة عدد المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنين 1121 منشورا قبل تنفيذ القانون، 662 منشورا بعد تنفيذ القانون.

وقامت الباحثة بإختيار هذه العينة بناءا على عدة معايير:

- عدد المتابعيين: أن يكون عدد متابعي صفحات الصحفين والمؤثرون على فيسبوك (5000) متابع فأكثر.
- تمثيل كافة الاتجاهات المتباينة تجاه قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023: أي (مؤيدة، معارضة..)
- التنوع في اختيار العينة من الصحفيين في القطاعين الحكومي والحر، والمؤثرين في المجالات المتنوعة (السياسة والقانون والدين).

وحدة تحليل المضمون:

واعتمدت الباحثة على المنشور كوحدة للتحليل، وهو كل محتوى منشور على صفحة الصحفي أوالمؤثر الأردني خلال مدة الدراسة المحددة، والجدول التالي يوضح عدد المنشورات التي قامت الباحثة بتحليلها:

- **عدد المنشورات التي قامت الباحثة بتحليل محتواها في الدراسة التحليلية قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023:**

منشورات الدراسة التحليلية

عدد منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني 12-8-2023 إلى 12-9-2023	عدد منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني 12-9-2023 إلى 12-10-2023	العدد الكلي لمنشورات الدراسة التحليلية قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني 12-8-2023 إلى 12-10-2023
1121 منشورا	662 منشورا	1783 منشورا

خلصت نتائج الجدول السابق إلى درجة نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية وبعد تنفيذه، وكان الفارق كبير بين درجة النشر في المرحلتين، إذ أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين نشروا 1121 منشورا على صفحاتهم الشخصية خلال 30 يوما و قبل تنفيذ القانون في الدولة الأردنية، في حين نشروا 662 منشورا خلال 30 يوما بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.

نتائج الدراسة:

أولا: نتائج دراسة تحليل محتوى منشورات صفحات الفيسبوك للصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023:

1. حجم اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالنشر على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.

جدول رقم (1)

حجم الاهتمام بالنشر

حجم الاهتمام	التكرار	النسبة
حجم اهتمام كبير جدا	385	34.3
حجم اهتمام كبير	106	9.5
حجم اهتمام متوسط	274	24.4
حجم اهتمام صغير	356	31.8
المجموع	**1121**	**100.0**

خلصت نتائج الجدول السابق أن اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالنشر على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك قبل إقرار الحكومة الأردنية قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 كان حجم الاهتمام كبير جدا في المرتبة الأولى ب 385 تكرار وبنسبة 34.3%، تلاه في المرتبة الثانية حجم اهتمام صغير ب 356 تكرار وبنسبة 31.8%، ثم جاء في المرتبة الثالثة حجم اهتمام متوسط ب 274 تكرار وبنسبة 24.4%، أما في المرتبة الأخيرة كان حجم اهتمام كبير ب 106 تكرار وبنسبة 9.5%.

ووضعت الباحثة مقياسا لحجم الاهتمام بالنشر مشابها لمقاييس تم اعتمادها مسبقا في بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة" سليمان ومارك"، والتي كانت بعنوان: الكشف عن المناطق الجغرافية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية والإنقسام بين الشمال والجنوب، وقامت الدراسة بتحليل ردود الأفعال لمستخدمي تويتير على تغريدات لجنة الجرائم الإقتصادية والمالية لكشف المناطق الجغرافية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية، وكان "سيمان ومارك" استخدما مقياس لتحديد حجم اهتمام متابعي تويتير بردود الأفعال على تغريدات مستخدمي تويتر، هذا المقياس مشابه لمقياس هذه الدراسة، واعتبرت الباحثة من خلال هذا المقياس أن حجم الاهتمام الكبير جدا يعني أن ينشر الصحفيين والمؤثرين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك أكثر من 3 منشورات يوميا، في حين أن حجم الاهتمام الكبير مرتبط بنشر الصحفيين والمؤثرين الأردنين 3 منشورات في اليوم الواحد، وحجم اهتمام متوسط أي أن ينشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين 2 منشور في اليوم، بينما حجم الاهتمام الصغير يقترن بنشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين منشورا واحدا في اليوم أو عدم النشر ابدا، وترى الباحثة وفقا لهذه النتيجة أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين يدركون اهمية نشر المحتوى الخاص بهم على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بنسبة كبيرة جدا قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17، وهذا يعكس مستوى وعيهم بأثر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام وموقع الفيسبوك بشكل خاص، وأنه قبل إقرار وتنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية كان للصحفيين والمؤثرين الأردنيين مساحة كبير للنشر والتعبير الرقمي.

2. اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (2)

اتجاهات النشر للصحفيين والمؤثرين الأردنيين

اتجاهات الصحفيون والمؤثرون	التكرار	النسبة
المؤيدة	330	29.4
المعارضة	607	54.1
بدون اتجاهات	184	16.4
المجموع	**1121**	**100.0**

كشفت نتائج الجدول السابق اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفسيبوك، وكانت الاتجاهات المعارضة قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية في المرتبة الأولى ب 607 تكرار وبنسبة 54.1%، تلتها في المرتبة الثانية الاتجاهات المؤيدة ب 330 تكرار وبنسبة 29.4%، وثم جاءت بدون اتجاهات في المرتبة الثالثة ب 184 تكرار وبنسبة 16.4%، ولم يستخدم الصحفيين المؤثرين الاتجاهات المختلطة في هذه المرحلة.

وحددت الباحثة الاتجاهات المؤيدة بالإيجابية التي يحملها محتوى منشور الصحفيين والمؤثرين الأردنيين تجاه الموضوع الذي يتحدثون عنه في المنشور عبر صفحاتهم

الشخصية على الفيسبوك، بينما الاتجاهات المعارضة هي السلبية التي يعبر عنها محتوى منشور الصحفيين والمؤثرين الأردنيين تجاه الموضوع المطروح على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك، في حين أن الاتجاهات المختلطة تحمل الاتجاه الايجابي لجزء من الموضوع وسلبي للجزء الآخر من نفس الموضوع، أما بدون اتجاهات فكانت المنشورات التي لا تحمل أي نوع من الاتجاهات السابقة مطلقا، وتشير هذه النتيجة إلى أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين كانوا يستخدمون الفيسبوك كمنصة للتعبير عن آرائهم حول الموضوعات والأحداث الشائكة بالتأييد أو المعارضة، وأن هناك مساحة من الحرية كانت متاحة لهم للنشر على صفحاتهم الشخصية قبل إقرار وتنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023، إضافة إلى إدراك الصحفيين والمؤثرين الأردنيين أهمية الفيسبوك كمنصة بالنسبة للأردنيين إذ أن 5 ملايين أردني يستخدمون الفيسبوك وفقا لدراسة مسحية قامت بها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن لرصد مؤشرات استخدام السوشال ميديا في المملكة الأردنية، وكان الفيسبوك الأكثر استتخداما كمنصة للتفاعل والتواصل الاجتماعي ومتابعة مجريات الحياة والاحداث وتلقي الأخبار والتعبير عن الآراء.[11]

3. طبيعة موضوعات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين المنشورة على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية

جدول رقم (3)

الموضوعات المنشورة على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين

الموضوعات المنشورة	التكرار	النسبة
الموضوعات السياسية	209	18.6
الموضوعات الاقتصادية	50	4.5
الموضوعات الاجتماعية	169	15.1
الموضوعات الدينية	3	.3
الموضوعات الصحية	17	1.5
الموضوعات الفنية	22	2.0
الموضوعات التعليمية	143	12.8
الموضوعات القانونية	369	32.9
الموضوعات الرياضية	58	5.2
الموضوعات الأمنية	30	2.7
موضوعات أخرى	51	4.5
المجموع	**1121**	**100.0**

تبين نتائج الجدول رقم (3) طبيعة الموضوعات التي نشرها الصحفيين والمؤثرين على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الأردني، وجاءت الموضوعات القانونية في المرتبة الأولى ب 369 تكرار وبنسة 32.9%، تلتها في المرتبة الثانية الموضوعات السياسية ب 209 تكرار وبنسبة 18.6%، ثم جاءت بالمرتبة الثالثة الموضوعات الاجتماعية ب 169 تكرار وبنسبة 15.1%، وحصلت الموضوعات التعليمية على المرتبة الرابعة ب143 تكرار وبنسبة 12.8%، ثم جاءت الموضوعات الرياضية

والموضوعات الاقتصادية والموضوعات الأخرى في المراتب المتوسطة بتكرارات ونسب متقاربة من بعضها البعض، في حين جاءت الموضوعات الدينية، والموضوعات الصحية، والموضوعات الفنية، والموضوعات الأمنية في المراتب الأخيرة وبتكرارات ونسب صغيرة جدا.

وصنفت الباحثة مضامين منشورات الصحفيين والمؤثرين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك ضمن الموضوعات والسياقات المتشابهة في المحتوى إلى 11 موضوع، وهي: الموضوعات السياسية: كانت المنشورات المتعلقة بسياسة الدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى ومواقفها تجاه القضايا السياسية أو قرارات مجلس النواب أو الوزراء أو انتخابات مجلس النواب أوتعديلات الوزراء أوالحروب والأوضاع السياسية المحيطة في المنطقة. والموضوعات الاقتصادية: هي المنشورات المتعلقة بالمعلومات الاقتصادية مثل حركة الأسواق والبنوك والأسهم وانخفاض العملات النقدية والضرائب وأسعاد النفط والظروف الاقتصادية السائدة. والموضوعات الاجتماعية: وكانت المنشورات التي تشير للموضوعات الاجتماعية مثل الزواج والطلاق والمأكولات والعادات الشعبية والوفيات والمناسبات الاجتماعية وموضوعات الأسرة. والموضوعات الدينية: أي الموضوعات التي اهتمت بالمعلومات والأخبار والقصص الدينية والمناسبات الدينية والمسيحية والعلاقة بين الأديان في الأردن والمساجد والكنائس ووزارة الأوقاف. والموضوعات الصحية: كانت المنشورات التي تتحدث عن المشكلات الصحية والأمراض والفيروسات والمستشفيات والمراكز والقطاعات الصحية. والموضوعات الفنية: وحددتها الباحثة بالمضامين المتعلقة بالفن مثل الفنانين والإنتاج الفني والمغنيين والموسيقى والفن والمسرح. والموضوعات التعليمية: ولخصتها الباحثة في الشؤون التعليمية مثل المعلمين والطلبة وأساتذة الجامعات والمدراس والمناهج التربوية والتقديم للجامعات والتدريب. والموضوعات القانونية: وكانت المنشورات المتعلقة بكافة القوانين وعقوباتها ومخالفاتها وأثار تطبيقها والمحاكم وورجال القانون. الموضوعات الرياضية: وهي الموضوعات التي تعتمد على البيانات والمعلومات والآراء الرياضية مثل منشورات كأس العالم ونتائج المباريات ومعلومات حول اللاعبين والأندية الرياضية. والموضوعات الأمنية: وحددتها الباحثة بالمنشورات المتعلقة بأمن الدولة والجرائم والمتابعات الأمنية والأجهزة العسكرية. والموضوعات الأخرى: وقصدت بها الباحثة باقي موضوعات المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك والتي لم تشملها الموضوعات السابقة، وتشير النتائج السابقة إلى اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالموضوعات القانونية والسياسية والاجتماعية والتعليمية بالدرجة الأولى وتركيزهم على القضايا التي تهم المجتمع الأردني وتؤثر عليه، ويعود الاهتمام بالموضوعات القانونية إلى حديث الصحفيين والمؤثرين حول مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 والذي كان لم يدخل حيز التنفيذ هي هذه المرحلة من تحليل الباحثة لمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك، لأجل ذلك ركز الصحفيين والمؤثرين على النشر حول القانون معبرين عن قلقهم وخوفهم منه بوصفهم له سالب للحرية الصحفية وأداة لقمع وتقويض مهنة الصحافة، وكان نشر الصحفيين والمؤثرين

الأردنيين في هذه المرحلة عبر الفيسبوك بهدف تعزيز موقفهم تجاه القانون وتأكيدهم على رفضة بكثرة الحديث عنه وتبيان أثاره على مهنتهم في البيئة الرقمية، وللضغط على الحكومة الأردنية لتراجعها عن هذا القانون والذي كان مشروع قانون في هذه المرحلة ولم يكن نافذا.

4. الاستمالات الإقناعية التي وظفها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في نشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية

جدول رقم (4)

الاستمالات الإقناعية التي استخدمها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين

الاستمالات الإقناعية	التكرار	النسبة
استمالات عقلانية	482	43.0
استمالات عاطفية	75	6.7
استمالات تخويفية	12	1.1
استمالات مختلطة	308	27.5
بدون استمالات	244	21.8
المجموع	**1121**	**100.0**

عرضت نتائج الجدول رقم (4) أكثر الاستمالات التي وظفها الصحفيين والمؤثرين في منشوراتهم عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك وكانت الاستمالات العقلية في المركز الأول ب 482 تكرار وبنسبة 43%، تلتها الاستمالات المختلطة في المركز الثاني والتي تجمع بين (العقلانية والعاطفية والتخويفية) ب 308 تكرار وبنسبة 27.5%، ثم جاءت بدون استمالات في المركز الثالث ب 244 تكرار وبنسبة 21.8%، ثم الاستمالات العاطفية في المركز الرابع ب 75 تكرار وبنسبة 6.7%، فالاستمالات التخويفية في المركز الخامس ب 12 تكرار وبنسبة 1.1%.

وقصدت الباحثة بالاستمالات الإقناعية الأساليب اللغوية التي تؤثر عقليا وعاطفيا على الجمهور، واستخدمها الصحفيون والمؤثرون الأردنيون في نشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك، وتشمل : الاستمالات العقلية وتعتمد على مخاطبة الجمهور وتقديم الحجج والشواهد المنطقية لهم وتستخدم في ذلك الأرقام والإحصاءات وبناء النتائج على المقدمات وتفنيد وجهة النظر الأخرى. والاستمالات العاطفية: وتستهدف هذه الاستمالات التأثير في وجدان المتلقي وانفعالاته، وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية ومخاطبة حواسه وتستخدم في ذلك (الشعارات والرموز والأساليب اللغوية كالتشبيه والإستعارة والاستشهاد بالمصادر من هم أعلى وأكثر شهرة) والاستمالات التخويفية: وهي الاستمالات التي تعمل على تنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي مثل (إثارة الخوف حول ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو عسكرية) وتحذير الناس من ضرورة عدم فعل هذا الأمر حتى لا يتعرضوا للعقاب والمخالفة. واعتبرت الباحثة الاستمالات المختلطة: النوع الذي يستخدم خليط من الاستمالات العقلية والعاطفية والتخويفية. وبدون استمالات: أي محتوى المنشور الذي لا يحمل أي نوع من أنواع الاستمالات السابقة، وتفسر الباحثة نتائج الجدول السابق التي تشير

إلى توظيف الصحفيين والمؤثرين الأردنيين للاستمالات العقلية بالدرجة الأولى في محتوى منشوراتهم على الفيسبوك إلى اعتماد الصحفيين على مخاطبة عقول المتابعين وتقديم حجج وشواهد منطقية متعلقة في تبعيات مشروع القانون بحال تنفيذه وإظهار جوانبه وتأثيراته المختلفة، وجاء اعتماد الصحفيين والمؤثرين على الاستمالات المختلطة بالمرتبة الثانية وهذا يشير إلى جانب خوفهم من صعوبة التعامل مع القانون بالتزامن مع ما تفرضه عليهم البيئة الرقمية من استخدام برامج التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى الخاص بهم، إضافة إلى جانب من انفعالاتهم العاطفية ومشاعرهم تجاه القانون.

5. طبيعة لغة محتوى المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنين عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (5)

لغة محتوى المنشورات

طبيعة اللغة	التكرار	النسبة
الفصحى	928	82.8
العامية	160	14.3
المختلطة	9	.8
لا يوجد لغة	9	.8
عربية وغير عربية معا	15	1.3
المجموع	**1121**	**100.0**

كشفت نتائج الجدول السابق أن طبيعة اللغة الأكثر استخداما من قبل الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية كانت اللغة العربية الفصحى ب 928 تكرار وبنسبة 82.8%، تلتها بالمرتبة الثانية طبيعة اللغة العربية العامية ب 160 تكرار وبنسبة 14.3%، ثم جاء استخدام اللغة العربية وغير العربية معا في المرتبة الثالثة ب 15 تكرار وبنسبة 1.3%، وجاء استخدام الصحفيين والمؤثرين للغة المختلطة والتي تستخدم مزيجا من العربية الفصحى والعربية العامية بالإضافة إلى عدم استخدام لغة داخل المنشورات في المرتبة الأخيرة ب 9 تكرارات وبنسبة 8. %

وتشير هذه النتيجة من وجهة نظر الباحثة إلى حرص الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على توصيل المحتوى الخاص بهم عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بنفس الطريقة التي يعتمدونها في الصحف ووسائل الإعلام المرئي والمسموع في الأردن، إضافة إلى أن هذه المنشورات على الفيسبوك موجهة للمواطن الأردني والصحفي والحكومة الأردنية ومجلس النواب والجهات والمؤسسات الرسمية في الدولة المتعلقة بإقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الجديد.

6. طبيعة محتوى المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.

جدول رقم (6)

طبيعة محتوى المنشورات

طبيعة محتوى المنشور	التكرار	النسبة
رأي الصحفي أو المؤثر	615	54.9
خبر	258	23.0
منشور منقول	148	13.2
اخرى	38	3.4
سؤال	12	1.1
مناسبة	50	4.5
المجموع	**1121**	**100.0**

يتضح من الجدول رقم (6) أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين ركزوا على استخدام أرائهم في النشر على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بالمرتبة الأولى ب 615 تكرار وبنسبة 55%، ثم جاء استخدام الخبر في المرتبة الثانية ب 258 تكرار وبنسبة 23%، تلاه استخدام المنشورات المنقولة عن الأخرين في المرتبة الثالثة ب 148 تكرار وبنسبة 13.2%، ثم جاء استخدام باقي أنواع طبيعة محتوى المنشورات (سؤال، مناسبة، أخرى) في المراتب الأخيرة.

وحددت الباحثة رأي الصحفي أوالمؤثر: بالطرح الذي يقوم بتقديمه الصحفي أوالمؤثر عبر صفحته الشخصية على الفيسبوك ويعبر من خلاله عن وجهة نظره في موضوع معين أوقرار حكومي أوألية عمل مؤسسة أووزارة معينة، أوموظفيين في الدولة، في حين أن الخبر: الحدث أوالموضوع الذي يكتبه أوينقله الصحفي أوالمؤثر ثم يقوم بنشره على صفحته الشخصية عبر الفيسبوك، بينما قصدت الباحثة بالمنشور المنقول: أي المحتوى الذي ينشره المختصون أوالشخصيات العامة أوالصفحات الرسمية على الفيسبوك سواء كان رأي أوخبر أومعلومة ويقوم الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بنقله من مصدره إلى صفحاتهم الشخصية مع الإشارة بذلك، أما السؤال: فحددته الباحثة بطرح الصحفيين أوالمؤثرين للأسئلة حول الموضوعات أوالاحداث عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك لبناء أراء معينة بناءا على إجابات المتابعين أولعمل استطلاع حول موضوع معين أوقياس درجة إدراك لأمر ما، وقصدت الباحثة بالمناسبة: حديث الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عن المناسبات الدينية أوالاجتماعية أوالعطل الرسمية والمواسم في الأردن، ويتبين من هذه النتائج درجة اعتماد الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على منصة الفيسبوك للتعبير عن أرائهم حول الموضوعات المختلفة بسهولة ودون قيود مفروضة عليهم قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وهذا مؤشرا لدرجة الحرية التي كانت معطاه للصحفيين والمؤثرين الأردنيين للتعبير عن أرائهم حول الأحداث والمناسبات العامة والحديث عن مؤسسات ووزارات الدولة وألية عملها وتقييمها من وجهة نظرهم إيجابا أوسلبا، والحديث عن ألية عمل مجلس النواب والوزراء ورئيس الوزراء وقراراتهم ومتابعة المستجدات والخطط المطروحة.

7. أشكال محتوى المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.

جدول رقم (7)
أشكال المحتوى

أشكال المحتوى	التكرار	النسبة
وسائط متعددة	30	2.7
روابط	7	.6
هاشتاغ	12	1.1
(إعادة النشر) شير	100	8.9
أكثر من نوع من أشكال المحتوى معا	591	52.7
نص فقط	369	32.9
صورة فقط	12	1.1
المجموع	**1121**	**100.0**

يفسر جدول رقم (7) أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين حرصوا على استخدام أكثر من نوع واحد من أشكال المحتوى في الوقت نفسه بالدرجة الأولى ب 591 تكرار وبنسبة 52.7%، ثم وظفوا النص بالدرجة الثانية ب 369 تكرار وبنسبة 32.9%، ثم جاء استخدام إعادة النشر " الشير" بالدرجة الثالثة ب 100 تكرار وبنسبة 8.9%، في حين استخدام الصحفيين والمؤثرين الوسائط المتعددة بالدرجة الرابعة ب 30 تكرار وبنسبة 2.7%، ثم استخدم الصحفيين والمؤثرين الأردنيين الوسائط المتعددة بالدرجة الخامسة ب 30 تكرار وبنسبة 2.7%، بينما كان استخدام الهاشتاغ والصورة فقط بالدرجة السادسة ب 12 تكرار وبنسبة 1.1%، وجاء استخدام الروابط بالدرجة الأخير ب 7 تكرارات وبنسبة 6.% .

وفسرت الباحثة المقصود بأشكال المحتوى على أنها الطريقة التي استخدمها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في إبراز شكل محتوى المنشور على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك، وصنفتها الباحثة إلى وسائط متعددة : وهي (الصورة المتحركة أو الفيديو أوالصوت)، أوالروابط، أوالهاشتاغ، أوالشير، أوأكثر من نوع من أشكال المحتوى معا، أونص فقط ، أوصورة فقط، وترى الباحثة أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين ركزوا بالدرجة الأولى على استخدام أكثر من نوع من أشكال المحتوى معا في المنشور نفسه حرصا منهم على أن تكون الرسالة واضحة ومدعمة ومفهومة وأن تصل إلى كافة أنواع الجمهور المتابع للمنشور، فمن كان يفهم النص أو الصورة أو الفيديو أو الهاشتاغ يجده في المنشور نفسه، وتعتبر هذه الميزة مهمة جدا في عصر الصحافة الرقمية وأن المتابعون ينجذبون أكثر للمحتوى الرقمي لقدرته على تقديم المحتوى بطرق متعددة ومختلفة عن الطرق التقليدية.

8. تفاعل المتابعين بالتعليق على محتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (8)

حجم تفاعل المتابعين من خلال التعليق

حجم تعليق المتابعين على المنشورات	التكرار	النسبة
حجم تفاعل كبير	450	40.1
حجم اهتمام متوسط	186	16.6
حجم اهتمام صغير	430	38.4
لا يوجد تفاعل	55	4.9
المجموع	**1121**	**100.0**

يشرح الجدول السابق حجم تفاعل المتابعين بالتعليق على منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على صفحاتهم الشخصية قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، وكان تفاعل المتابعين بحجم اهتمام كبير بالمرتبة الأولى ب 450 تكرار وبنسبة 40.1%، تلاه حجم اهتمام صغير في المرتبة الثانية ب 430 تكرار وبنسبة 38.4%، ثم حجم اهتمام متوسط بالمرتبة الثالثة ب 186 تكرار وبنسبة 16.6%، في حين كان لا يوجد تفاعل بالمرتبة الرابعة والأخيرة ب 55 تكرار وبنسبة 4.9%.

وقصدت الباحثة بحجم الاهتمام الكبير: أي أن يتفاعل المتابعون بترك 10 فأكثر من التعليقات على محتوى منشورات الفيسبوك لدى الصحفيين والمؤثرين الأردنيين، وحجم التفاعل المتوسط : أن يترك المتابعون من 6 إلى 9 تعليقات على محتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنين عبر الفيسبوك، بينما حددت الباحثة حجم التفاعل الصغير: أن يترك المتابعون 5 فأقل من التعليقات على محتوى منشورات الفيسبوك لدى الصحفيين والمؤثرين الأردنيين، ولا يوجد تفاعل: أي لا يوجد تعليق على المنشور، وتبين للباحثة من خلال هذه النتائج أن الجمهور المتابعين لصفحات الصحفيين والمؤثرين عبر الفيسبوك، كانت لهم مساحة كبيرة للتفاعل من خلال تقديم أرائهم حول محتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بإختلاف أنواعها وطبيعة موضوعاتها وأشكالها قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023.

9. حجم تفاعل المتابعين بالإعجاب بمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك، وقبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 13 لعام 2023

جدول (9)

تفاعل المتابعين بالإعجاب بمحتوى المنشورات

حجم إعجاب المتابعين	التكرار	النسبة
لا يوجد إعجاب	3	.3
حجم إعجاب صغير	150	13.4
حجم إعجاب متوسط	199	17.8
حجم إعجاب كبير	769	68.6
المجموع	**1121**	**100.0**

تبين نتائج الجدول رقم (9) أن حجم تفاعل المتابعين بالإعجاب بمحتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك كان حجم الاهتمام الكبير بالمرتبة الأولى ب 769 تكرار وبنسبة 68.6%، ثم جاء حجم اهتمام متوسط بالمرتبة الثانية ب 199 تكرار وبنسبة 17.8%، تلاه حجم اهتمام صغير بالمرتبة الثالثة ب 150 تكرار وبنسبة 13.4%، أما في المرتبة الرابعة والأخير جاء لا يوجد إعجاب ب 3 تكرارات وبنسبة .3%.

وقصدت الباحثة بحجم إعجاب المتابعين أي مدى تفاعلهم بالإعجاب بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك وتم تحديد التفاعل بالإعجاب وفقا ل حجم إعجاب كبير: أي أن يترك المتابعون 70 إعجابا فأكثر، وحجم تفاعل متوسط: أن يترك المتابعون من 30 إلى 69 إعجابا، وحجم إعجاب صغير: أن يترك المتابعون 29 فأقل، ولا يوجد إعجاب: أي لا يوجد ولا إعجاب على المنشور من قبل المتابعين، وتفسر الباحثة اسباب هذه النتيجة أن الجمهور المتابعين لمحتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين لم يترددون بالتفاعل بالإعجاب والتعبير عن شعورهم تجاه المحتوى بدرجة عالية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.

ثانيا: نتائج تحليل محتوى صفحات الفيسبوك للصحفيين والمؤثرين الأردنيين بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023:

10. حجم اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالنشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (10)
حجم الاهتمام بالنشر

حجم الاهتمام بالنشر	التكرار	النسبة
حجم اهتمام كبير جدا	104	15.7
حجم اهتمام كبير	48	7.3
حجم اهتمام متوسط	169	25.5
حجم اهتمام صغير	341	51.5
المجموع	**662**	**100.0**

تبين نتائج الجدول رقم (10) حجم اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالنشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك، وكان حجم اهتمام صغير بالمرتبة الأولى ب 341 تكرار وبنسبة 51.5%، تلاه حجم اهتمام متوسط في المرتبة الثانية ب 169 تكرار وبنسبة 25.5%، ثم جاء حجم اهتمام كبير جدا في المرتبة الثالثة ب 104 تكرارات وبنسبة 15.7%، تلاه حجم اهتمام كبير بالمرتبة الرابعة والأخيرة ب 48 تكرار وبنسبة 7.3%، وتشير هذه النتيجة إلى الفارق الكبير بين حجم اهتمام نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، إذا كان حجم الاهتمام بالنشر قبل تنفيذ القانون "حجم اهتمام كبير جدا" بنسبة

34.3 %، أي كان ينشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين أكثر من 3 منشورات في اليوم ، في حين انخفض معدل النشر بعد تنفيذ القانون إلى "حجم اهتمام صغير" بنسبة 51.5%، أي أن ينشر الصحفيين والمؤثرين منشورا واحدا في اليوم أو عدم النشر، وهذا يعني تراجع نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين للمحتوى عبر الفيسبوك، خوفا من الوقوع في مسألة قانونية بحال نشر محتوى لا يتفق مع نصوص مواد القانون الجديد الذي وسع نطاق الجريمة الإلكترونية لتشمل نشر الأخبار الكاذبة وأغتيال الشخصيات وإثارة الفتنة والحض على الفجور وإزدراء الأديان واستهداف السلم المجتمعي.

11. اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن.

جدول رقم (11)

اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر

اتجاهات النشر	التكرار	النسبة
المؤيدة	334	50.5
المعارضة	127	19.2
المختلطة	15	2.3
بدون اتجاهات	186	28.1
المجموع	**662**	**100.0**

كشفت نتائج الجدول السابق اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك وكانت الاتجاهات المؤيدة بالمرتبة الأولى ب334 تكرار وبنسبة 50.5%، تلتها بدون اتجاهات في المرتبة الثانية ب 186 تكرار وبنسبة 28.1%، ثم جاءت الاتجاهات المعارضة في المرتبة الثالثة ب 127 تكرار وبنسبة 19.2%، في حين جاءت الاتجاهات المختلطة في المرتبة الرابعة ب 15 تكرار وبنسبة 2.3%.

وتظهر هذه النتائج الفارق الكبير بين اتجاهات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في النشر قبل وبعد تنفيذ القانون، إذ كانت الاتجاهات المعارضة في المرتبة الأولى وبنسبة 54% قبل تنفيذ القانون، وانخفضت إلى نسبة 19.2% بعد تنفيذ القانون، وأصبحت الاتجاهات المؤيدة في المرتبة الأولى وبنسبة 50.5% بعد تنفيذ القانون، وتفسر هذه النتيجة اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بنشر الموضوعات التي يؤيدونها ويعبرون عنها بصورة إيجابية بدرجة كبيرة على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وإلتزامهم تجنب التعبير والنشر في الموضوعات التي يحملون لها اتجاهات معارضة أو سلبيه مثل أن ينتقدون سياسات الحكومة أو ممارساتها أو خططها، وذلك خوفا من وقوعهم في مسألة قانونية يجرمها أو يعاقب عليها قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.

12. طبيعة موضوعات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين المنشورة على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية

جدول رقم (12)

الموضوعات المنشورة على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين

طبيعة الموضوعات	التكرار	النسبة
الموضوعات السياسية	238	36.0
الموضوعات الاقتصادية	22	3.3
الموضوعات الاجتماعية	75	11.3
الموضوعات الدينية	17	2.6
الموضوعات الصحية	18	2.7
الموضوعات الفنية	21	3.2
الموضوعات التعليمية	130	19.6
الموضوعات القانونية	56	8.5
الموضوعات الرياضية	42	6.3
الموضوعات الأمنية	16	2.4
موضوعات أخرى	27	4.1
المجموع	**662**	**100.0**

توضح نتائج جدول رقم (12) طبيعة الموضوعات التي ركز على نشرها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية وكانت الموضوعات السياسية في المرتبة الأولى ب 238 تكرار وبنسبة 36%، تلتها الموضوعات التعليمية في المرتبة الثانية ب 130 تكرار وبنسبة 19.6%، ثم جاءت الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثالثة ب75 تكرار وبنسبة 11.3%، في حين جاءت الموضوعات القانونية في المرتبة الرابعة ب 56 تكرار وبنسبة 8.5%، بينما جاءت الموضوعات الرياضية في المرتبة الخامسة ب 42 تكرار وبنسبة 6.3%، ثم جاءت الموضوعات الأخرى والموضوعات الاقتصادية والموضوعات الفنية في المراتب المتوسطة، وأما في المراتب الأخيرة جاءت الموضوعات الأمنية والموضوعات الصحية والموضوعات الدينية.

وتظهر هذه النتائج درجة الاختلاف في طبيعة الموضوعات التي اهتم بنشرها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، فكانت الموضوعات القانونية في المرتبة الأولى قبل تنفيذ القانون بنسبة 33%، ويشير الاهتمام بها إلى الحديث المستمر من قبل الصحفيين والمؤثرين الأردنيين حول قانون الجرائم الإلكترونية وأثاره وتبعياته على الصحفيين والمؤثرين بشكل خاص والأردنيين بشكل عام، في حين انخفض الحديث عن الموضوعات القانونية بعد تنفيذ القانون إلى نسبة 8.5% وتعزي الباحثة اسباب هذا الانخفاض إلى تشديد الحكومة على تحقيق المسألة القانونية على من يخالف نصوص القانون بالنشر الإلكتروني من يوم تنفيذه الذي كان في 12-9-2023، إضافة إلى منع النشر حول

القانون نفسه أوإنتقادة أوالتعليق عليه أوالمطالبة بإلغائه، وأوضحت هذه النتائج اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بالموضوعات السياسية بالمرتبة الأولى بعد تنفيذ القانون الجديد وبنسبة 36% ، وترى الباحثة أسباب ذلك تعود إلى تزامن هذه الفترة الزمنية مع الحرب على غزة وأن الباحثة صنفت المحتوى المنشور المتعلق بالحرب على غزة ضمن الموضوعات السياسية والتي كان لها مساحة كبير من نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك.

13. الاستمالات الإقناعية التي وظفها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في نشر المحتوى على صفحاتهم الخصية عبر الفيسبوك، وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (13)

الاستمالات الإقناعية في نشر المحتوى

الاستمالات الإقناعية	التكرار	النسبة
استمالات عقلانية	222	33.5
استمالات عاطفية	121	18.3
استمالات تخويفية	3	.5
استمالات مختلطة	60	9.1
بدون استمالات	256	38.7
المجموع	**662**	**100.0**

فسرت نتائج الجدول السابق أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين لم يعتمدوا على استخدام الاستمالات في نشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية في المرتبة الأولى ب 256 تكرار وبنسبة 38.7%، واستخدموا الاستمالات العقلانية في المرتبة الثانية ب 222 تكرار وبنسبة 33.5%، ثم جاءت الاستمالات العاطفية في المرتبة الثالثة ب 121 تكرار وبنسبة 18.3%، بينما احتلت الاستمالات المختلطة المرتبة الرابعة ب 60 تكرار وبنسبة 9.1%، في حين جاءت الاستمالات التخويفية في المرتبة الخامسة ب3 تكرارات وبنسبة 0.5%.

وبالإشارة إلى الفرق بين توظيف الاستمالات في نشر المحتوى على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، يتضح أن قبل تنفيذ القانون جاءت الاستمالات العقلانية في المرتبة الأولى بنسبة 43%، وانخفضت بعد تنفيذ القانون إلى 33.5%، في حين كانت بدون استمالات بالمرتبة الأولى بعد تنفيذ القانون بنسبة 38.7%، وتفسر الباحثة تحفظ الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على نشر المحتوى عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بدون استمالات بالدرجة الأولى بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني، بمدى إلتزامهم بنصوص مواد القانون وتحديدا المواد التي تحاسب من يقوم بالتعبير بالنشر على مواقع التواصل الاجتماعي حول الموضوعات أوالشخصيات العامة أو الموظفين والمسؤولين في الدولة بقصد نقد الشخصيات وعملها أو خطط المؤسسات وألية عملها أوالذم أوالتعبير بالمشاعر سواء تم ذكر أسم الشخص أو المؤسسة أوحتى الإشارة إليهم بالوصف دون ذكر الأسماء بصورة صريحة أواستخدام أي نوع من الاستمالات الإقناعية من خلال

الشعارات والرموز والأساليب اللغوية كالتشبيه والإستعارة أو باستخدام الإثارة العاطفية لدى المتلقي، فذلك يعرض صاحب المنشور للمسألة القانونية وفقا لقانون الجرائم الإلكترونية الجديد.

14. طبيعة لغة محتوى نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (14)

طبيعة لغة محتوى النشر

طبيعة اللغة	التكرار	النسبة
العربية الفصحى	574	86.7
العربية العامية	67	10.1
العربية المختلطة	3	.5
لغة غير العربية	6	.9
لا يوجد لغة	3	.5
عربية وغير عربية معا	9	1.4
المجموع	**662**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول رقم (14) اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بنشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك باللغة العربية الفصحى بالمرتبة الأولى ب 574 تكرار وبنسبة 86.7%، ثم جاءت اللغة العربية العامية في المرتبة الثانية ب 67 تكرار وبنسبة 10.1%، في حين جاءت اللغة العربية وغير العربية معا في المرتبة الثالثة ب 9 تكرارات وبنسبة 1.4%، تلتها في المرتبة الرابعة اللغة غير العربية ب 6 تكرارات وبنسبة وبنسبة 9.%، بينما جاءت اللغة العربية المختلطة ولا يوجد لغة في المرتبة الأخيرة ب 3 تكرارات وبنسبة 5.%.

وتتشابة هذه النتيجة لتوظيف اللغة العربية الفصحى بالدرجة الأولى من قبل الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، بنسبة 86.7% ، مع نتيجة توظيف اللغة العربية الفصحى بالمرتبة الأولى أيضا قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن والتي كانت بنسبة 82.8%، وترى الباحثة أن الصحفيين والمؤثرين الأردنيين اهتموا بالنشر باللغة العربية الفصحى بالمرتبة الأولى قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني وذلك بسبب الاستمرار على طبيعة اللغة التي يعتمدونها في الصحف ووسائل الإعلام المرئي والمسموع في الأردن والتي اعتادها ويفهمها الأردنيين تساعد المتابعين على الفهم الصحيح لمحتوى المنشور سواء كانو صحفيين أو مواطنين أو مسؤولين.

15. طبيعة محتوى المنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك، بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (15)

طبيعة محتوى المنشور

طبيعة محتوى المنشور	التكرار	النسبة
رأي الصحفي أو المؤثر	227	34.3
خبر	236	35.6
منشور منقول	113	17.1
أخرى	9	1.4
النقد	27	4.1
سؤال	12	1.8
مناسبة	38	5.7
المجموع	**662**	**100.0**

كشفت نتائج الجدول رقم (15) اعتماد الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على نشر "الخبر" بالمرتبة الأولى بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية ب 236 تكرار وبنسبة 35.6%، تلاه نشر "الرأي" في المرتبة الثانية ب 227 تكرار وبنسبة 34.3%، ثم جاء نشر "منشور منقول" في المرتبة الثالثة ب 113 تكرار وبنسبة 17.1%، في حين جاء نشر "مناسبة" في المرتبة الرابعة ب 38 تكرار وبنسبة 5.7%، تلاها استخدام "النقد" في المرتبة الخامسة ب 27 تكرار وبنسبة 4.1%، بينما كان "سؤال" و "أخرى" في المراتب الأخيرة وبدرجة استخدام قليلة.

وتظهر هذه النتيجة الإختلاف البارز بين طبيعة محتوى المنشورات التي كان يستخدمها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية ، وكان " الرأي" بالمرتبة الأولى وبنسبة 52%، وانخفض استخدامه بعد تنفيذ القانون إلى نسبة 34.3%، في حين كان الاستخدام الأكبر لطبيعة محتوى المنشور من قبل الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بعد تنفيذ القانون "الخبر" بنسبة 35.6%، ويلاحظ من تراجع نشر الصحفيين والمؤثرين الأردنيين لرأيهم عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردنية وتركيزهم على نشر الخبر بالدرجة الأولى، إلى تقييد القانون الجديد لحرية تعبير الصحفيين والمؤثرين الأردنيين ونجاحه في خلق الرقابة الذاتية والخوف من التعبير والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والوقوع في مسألة قانونية وعقوبات صارمة بالتوقيف والحبس والغرامات المالية.

16. أشكال المحتوى للمنشورات على صفحات الصحفيين والمؤثرين الشخصية عبر الفيسبوك، بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (16)

أشكال المحتوى المنشور

أشكال المحتوى	التكرار	النسبة
وسائط متعددة	6	.10
روابط	4	.6
إعادة النشر (شير)	144	21.8
أكثر من نوع من أشكال المحتوى معا	289	43.7
نص فقط	213	32.2
صورة فقط	6	.9
المجموع	**662**	**100.0**

يوضح الجدول رقم (16) أكثر أشكال المحتوى استخداما في نشر الصحفيين والمؤثريين للمحتوى عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك، وكان في المرتبة الأولى استخدام "أكثر من نوع من أشكال المحتوى معا" ب 289 تكرار وبنسبة 43.7%، تلاه في المرتبة الثانية استخدام " النص" ب 213 تكرار وبنسبة 32.2%، ثم جاء استخدام " الشير" في المرتبة الثالثة ب 144 تكرار وبنسبة 21.8%، في حين جاء استخدام الأشكال الأخرى للمحتوى (وسائط متعددة، روابط، صورة فقط)في المراتب الأخيرة وبنسب قليلة جدا.

وتشير هذه النتيجة إلى تشابه أشكال المحتوى التي استخدمها الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، فكان استخدام "أكثر من نوع لأشكال المحتوى معا" في المرتبة الأولى قبل تنفيذ القانون بنسبة 52.7%، وبعد تنفيذ القانون بنسبة 43.7%، في حين جاء في المرتبة الثانية من استخدام أشكال المحتوى "النص فقط" قبل تنفيذ القانون بنسبة 32.9%، وبعد تنفيذ القانون بنسبة 32.2%، وتبين للباحثة أن اهتمام الصحفيين والمؤثرين الأردنيين باستخدام نفس أشكال المحتوى قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، مؤشرا لمدى إدراكهم بأهمية النشر باستخدام أشكال متعددة للمحتوى لتسهل على المتابعين فهم المحتوى، فإن لم يفهم النص هناك صورة أو فيديو أو رابط مرفقا مع نفس النص.

17. تفاعل المتابعين بالتعليق على محتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (17)

حجم تفاعل المتابعين من خلال التعليق

تفاعل المتابعين بالتعليق	التكرار	النسبة
حجم تفاعل كبير	215	32.5
حجم تفاعل متوسط	60	9.1
حجم تفاعل صغير	344	52.0
لا يوجد تفاعل	43	6.5
المجموع	**662**	**100.0**

تبين نتائج الجدول السابق حجم تفاعل متابعيين محتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثريين الأردنيين بالتعليق عليها، وكان حجم تفاعل صغير بالمرتبة الأولى ب 344 تكرار وبنسبة 52.2%، تلاه حجم تفاعل كبير في المرتبة الثانية ب 215 تكرار وبنسبة 32.5%، في حين جاء حجم اهتمام متوسط في المرتبة الثالثة ب 60 تكرار وبنسبة 9.1%، وكان في المرتبة الأخيرة لا يوجد تفاعل ب 43 تكرار وبنسبة 6.5%.

ويتضح من النتائج السابقة أثر تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية على تفاعل المتابعين بالتعليق على محتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين، فكان حجم التفاعل كبير قبل تنفيذ القانون بنسبة 40%، وانخفض بعد تنفيذ القانون إلى نسبة 32.2%، في حين جاء أن حجم التفاعل الصغيربالمرتبة الأولى بعد تنفيذ القانون وبنسبة 52%، وتفسر الباحثة انخفاض تفاعل المتابعين لمحتوى منشورات صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية لإدراكهم ومعرفتهم بالخطورة القانونية التي فرضتها الحكومة الأردنية والمترتبة على التفاعل مع المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي بحال كان المحتوى مخالف لنصوص مواد القانون فالعقوبة القانونية هنا تشمل من نشر أو قام بإعادة النشر أو شارك بالتفاعل والتعليق على المحتوى المنشور.

18. حجم تفاعل المتابعين بالإعجاب بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (18)

حجم تفاعل المتابعين بالإعجاب بالمحتوى

حجم تفاعل المتابعين بالاعجاب بالمحتوى	التكرار	النسبة
حجم إعجاب صغير	514	77.6
حجم إعجاب متوسط	77	11.6
حجم إعجاب كبير	71	10.7
المجموع	**662**	**100.0**

تفسر نتائج جدول رقم (18) حجم اهتمام المتابعين بالاعجاب بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنين عبر الفيسبوك وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، وكان حجم إعجاب صغير بالمرتبة الأولى ب 514 تكرار وبنسبة 77.6%، تلاه حجم إعجاب متوسط في المرتبة الثانية ب 77 تكرار وبنسبة 11.6%، ثم حجم إعجاب كبير في المرتبة الأخيرة ب 71 تكرار وبنسبة 10.7%.

وتظهر هذه النتائج الفرق بين حجم إعجاب المتابعين بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين على الفيسبوك قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، فكان حجم إعجاب المتابعين كبير قبل تنفيذ القانون بنسبة 68.6%، إلى 10.7، في حين جاء جحم الإعجاب الصغير في المرتبة الأولى بعد تنفيذ القانون بنسبة 77.6%، ويشير تراجع تفاعل المتابعين بالإعجاب بمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية إلى القلق والخوف من التعرض لمسألة قانونية بسبب التفاعل على

محتوى منشورا قد يكون مخالف لنصوص القانون ويعرّض من قام بنشره أو تفاعل عليه بالإعجاب أو المشاركة أو التعليق بقصد أو بدون قصد إلى ارتكاب جريمة إلكترونية حددها القانون الجديد ويعاقب عليها بالحبس أو الغرامة أو الإثنتين معا.

النتائج العامة للدراسة:

1. أولى الصحفييون والمؤثرون الأردنيون اهتمام كبير في النشر على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 بنسبة 34%، وانخفضت هذه النتيجة بعد تنفيذ القانون إلى 15.5%.
2. كانت اتجاهات النشر لمحتوى صفحات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين عبر صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك، معارضة بنسبة 54% قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وانخفضت الاتجاهات المعارضة إلى 19% بعد تنفيذ الدولة للقانون.
3. اهتم الصحفيون والمؤثرون الأردنيون بنشر محتوى الموضوعات القانونية على الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني الأخير ب 33%، بينما انخفض الاهتمام بالموضوعات القانونية إلى 8.5% بعد تنفيذ القانون.
4. اعتمد الصحفيون والمؤثرون الأردنيون على الاستمالات العقلية في نشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بنسبة 43% قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية، في حين كان المحتوى المنشور على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك بدون استمالات بنسبة 39 % بعد تنفيذ القانون.
5. أوضحت النتائج توظيف الصحفيون والمؤثرون الأردنيون للغة العربية الفصحى في نشر المحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك بدرجة كبيرة قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.
6. يعتبر "الرأي" الأكثر استخداما من قبل الصحفيين والمؤثرين الأردنيين في نشرهم للمحتوى على صفحاتهم الشخصية عبر الفيسبوك قبل تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية وذلك بنسبة 52%، وانخفض استخدامه إلى نسبة 34.3% بعد تنفيذ القانون.
7. استخدم الصحفيون والمؤثرون الأردنيون أكثر من نوع واحد من أشكال المحتوى معا، للنشر على صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك قبل وبعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني.
8. كان حجم تفاعل المتابعين بالتعليق على محتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنيين قبل تنفيذ القانون بدرجة كبيرة وبنسبة 40%، في حين كان حجم اهتمام المتابعين بالتفاعل من خلال التعليق على المحتوى المنشور بدرجة صغيرة بنسبة 52% بعد تنفيذ القانون.
9. أشارت النتائج إلى حجم اهتمام المتابعين بالإعجاب بمحتوى منشورات الصحفيين والمؤثرين الأردنين قبل تنفيذ القانون بدرجة كبيرة وبنسبة 69%، بينما كان حجم اهتمام المتابعين بالتفاعل من خلال الإعجاب بالمحتوى المنشور بدرجة صغيرة بنسبة 78% بعد تنفيذ القانون.

مراجع الدراسة:

1) المجلس القضائي الأردني، https://2u.pw/nYzje5t ، سحبت المادة بتاريخ 20-2-2024.
2) أحمد بطو (2021) **اهمية الجرائم الإلكترونية**، سايبر وان، سحبت المادة بتاريخ 31-1-2024، https://2u.pw/gZVwfD .
3) فيروز قاسحي(2023)، الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي– بين التجريم والمتابعة القانونية، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، العدد 8، المجلد 7، ص 201 – 211.
4) عبير على حسين الورفلي (2023) جرائم التجسس الإلكتروني للمعلومات الشخصية في إطار اتفاقية بودابيست بشأن الجريمة الإلكترونية، **مجلة أبحاث**، العدد 1، المجلد 15، ص 130 – 147 .
5) عماد حسين محمد فريحات (2023) الجهود العربية والإفريقية لمواجهة الجرائم الإلكترونية في الفترة 2010_2023، **مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث**، العدد 5، المجلد 3، ص 190- 219.
6) Muath AL-zoubi (2023) Crimes of Electronic Defamation, Libel, and slander under Jordanian Cybercrime Law, **International Review of law,** Vol.12, Iss.1, pp 267 – 284.
7) Maad M.Mijwil, Mohammad Aljanabi (2023) Towards Artificial Intelligence _ Based Cybersecurity : The practices and ChatGPT Generated Ways to combat Cybercrime, **Iraqi Journal for Computer Science and Mathematics,** Vol.4, No.3, PP. 65 - 70.
8) Agus Nugroho, AnAn Chandraulan(2022), Research synthesis of cybercrime laws and COVID-19 in Indonesia : lessons for developed and developing countries**, Security Jornal,** DOI:10.1057/s41284-022-00357-y.
9) Suleman Lazarus, Mark Button (2022), Tweets and Reactions : Revealing the Geographies of Cybercrime perpetrators and the North – south Divide, **Cyber psychology, Behavior, and social Networking,** Vol.25, No.8, DOI: 10.1089/cyber.2021.0332
10) سامر أنور رويشد (2023)، مدى تأثير رقابة منصة فيسبوك على أداء الصحافيين الفلسطينيين في تغطية الأخبار المحلية ونشرها، **مجلة جامعة الأقصى- سلسلة العلوم الإنسانية**، العدد 3، المجلد 27، ص 70.
11) ابراهيم المبيضين، 2024، 8 ملايين مستخدم ل فيسبوك وإنستغرام في المملكة، سحبت المادة بتاريخ 2024/12/24.
https://2u.pw/dovH46X0.